كوبي - اللجنة الاستشارية الحكومية: المشاركة فيما بين الدوائر (3 من 3)
الثلاثاء، الموافق 13 مارس 2019 - من الساعة 10:30 ص إلى 12:00 م بتوقيت اليابان المحلي
ICANN64 | كوبي، اليابان

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: رجاءً تفضلوا بالجلوس. سوف نبدأ في غضون دقيقتين. شكرًا جزيلاً.

يسرنا أن نرحب بجوليا تشارڤولين، وها هي بترا نوفاكوفا أيضًا. طاب صباحكم. ومن المقرر تقديمهما عرضًا تقديميًا لنا. فرحبوا بهما من فضلكم. لا أدري إن كانت كاترينا هي التي ستبدأ أم لا.

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً. معكم كاترينا ساتاكي. لقد نُودي عليّ من قبل باسم كريستينا، لكن لا بأس. شكرًا جزيلاً. إنني سعيدة جدًا لوجودي هنا معكم. أمامنا 45 دقيقة، واقترحنا تغطية ثلاثة مواضيع. ويتعلق الموضوع الأول بعملية وضع السياسات لدينا بشأن تقاعد فريق عمل التنسيق والاتصالات. ونعتقد أن هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير في جميع البلدان على الرغم من أنني متأكدة من أنكم جميعًا تعتقدون أن بلادكم لن تحتاج أبدًا إلى تقاعد نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد الخاص بها. ولكن اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لستيفن ديريك. تفضل يا ستيفن، الكلمة لك.

ستيفن ديريك: شكرًا لكِ، كاترينا. على يميني مباشرة الدكتور إيبارت الذي يشغل منصب نائب رئيس مجموعة العمل لتقاعد نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد. وفكّرت بأن أوضح لكم كيف وصلنا إلى ما نحن عليه الآن. تعود الأمور إلى شهر مايو من عام 1994 عندما تم نشر طلب تقديم التعقيبات رقم 51 (RC51) الذي وصف نظام اسم النطاق كما نعرفه اليوم، بما في ذلك تعريف نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد و.com و.gov و.net، وعدد قليل آخر من هذا القبيل. وفي وقت مبكر جدًا، قررت هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة أنها لن تتولى مسؤولية ذلك. وأرجأوا عملية إدارة تعيين السلاسل المكونة من حرفين وثلاثة

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

أحرف بحسب أسماء البلدان. وهذه الأمور تحدث غالبًا، وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن نعمل بناءً عليها. هذا الأمر لا يجدي نفعًا. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟ لا يبدو أن هذا الأمر يجدي نفعًا. أين تشير؟

حسنًا. يُرجى الرجوع شريحتين، أظن أن هذه الشريحة هي المقصودة. لم يذكر طلب تقديم التعقيبات رقم 1591 (RC1591) بعض التفاصيل بشأن نطاقات المستوى الأعلى، وبوجه خاص كان هناك نقص كبير في التفاصيل بشأن معايير نقل السيطرة على نطاق المستوى الأعلى من مدير إلى مدير آخر. وقديمًا، كان المصطلح المستخدم هو إعادة التفويض وهي عبارة مألوفة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية. ويُعرف المصطلح الحالي المستخدم عبر فريق عمل التنسيق والاتصالات ومؤسسة ICANN باسم الإلغاء والنقل. وشُكلت مجموعة عمل قبل بضع سنوات سميت مجموعة العمل المعنية بإطار عمل التفسيرات والتي تعمقت كثيرًا في طلب تقديم التعقيبات رقم 1591 مع الهدف المعلن وهو محاولة تقديم بعض التفسير لبعض الغموض الوارد في تلك الوثيقة، وقدمت مجموعة العمل هذه العديد من التفاصيل في نتاج العمل النهائي. الشريحة التالية من فضلك.

قديمًا، كان هناك التباس بخصوص الإلغاء والنقل، وهذا الأمر يتلخص في المعايير غير المتسقة المستخدمة سابقًا في هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة لنقل النطاقات على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. الشريحة التالية.

إن ما فعلناه في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد هو التعمق كثيرًا في كل ما تم نشره مسبقًا ومراجعة السياسات ومعرفة ما إذا كنا بحاجة إلى وضع سياسات متماسكة جديدة من عدمه. الشريحة التالية من فضلك.

ما فعلناه منذ البدء من حوالي 5 أو 6 سنوات أصبح سهلاً الآن، حيث أطلقنا مجموعة عمل التفويض وإعادة التفويض والتقاعد. ولاحظوا أن مجموعة العمل هذه كانت تستخدم مصطلح قديم في ذلك الوقت. وما قامت به مجموعة العمل هذه هو مراجعة تاريخية لعمليات الإلغاء والنقل التي تمت منذ تأسيس ICANN، بشكل أساسي. عذرًا. وتبع ذلك توثيق ما حدث في الماضي بشكل أساسي، وهو ما جعل مجموعة العمل المعنية بإطار عمل التفسيرات التي أمضت عامين من التعمق المكثف في طلب تقديم التعقيبات رقم

1591 تحاول تقديم تفسير قائم على التوافق بشأن ما هو مقصود بالأشياء المختلفة الواردة في الطلب 1591. وكان لدينا أعضاء من اللجنة الاستشارية الحكومية قادرين على العمل في مجموعة العمل وكان ذلك أمرًا جيدًا.

ما أدى بدوره إلى أن قادنا نحو عملية وضع السياسات لمجموعة عمل التقاعد، وهو ما وصلنا إليه اليوم. واستغرق الأمر منا عامًا ونصف تقريبًا، وربما لفترة أطول قليلاً. وما زال العمل مستمرًا كما ترون. وستكون هناك مجموعة عمل متابعة تتعامل مع سياسة الإعداد لآلية الطعن والتي تم طلبها في طلب تقديم التعقيبات رقم 1519، ولكنها لم تكن محددة بأي شكل أو طريقة أو أسلوب وسيلزمنا تقديم بعض التوجيهات لمؤسسة ICANN وهيئة الإنترنت للأرقام المخصصة في هذا الصدد. الشريحة التالية من فضلك.

يتعين إزالة فرضيتنا الأساسية بعد إزالة الرمز من القائمة النشطة. فنحن لا نحتاج إلى وظيفة IANA أو سيطرة مؤسسة ICANN على ذلك. حيث نعتمد على سلوكهما لتحديد ما يتعين علينا القيام به استجابةً لسلوكهما. وكان الشيء الرئيسي الذي لاحظته مجموعة العمل المعنية بإطار عمل التفسيرات في تقريرها النهائي أنه لا توجد سياسة لتقاعد نطاقات المستوى الأعلى، وهذا هو ما نحاول القيام به، وتوفير سياسة لمشغل هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة لإدارة هذه الظروف الخاصة. الشريحة التالية من فضلك.

أجرينا التخطيط في شهر أبريل من عام 2017. ونقترب حقيقة من إنجاز الأمر بعد عامين. وكنا نجتمع بصفة منتظمة. ونظمنا مؤتمرات عن بُعد كل أسبوع وعقدنا اجتماعًا واحدًا على الأقل بالحضور الشخصي في كل اجتماع من اجتماعات مؤسسة ICANN. ونحن نتنقل بسرعة كبيرة إلى حدٍ ما في عدد المسائل التي حددناها. الشريحة التالية من فضلك.

في الاجتماع الذي عقدناه في برشلونة، أنجزنا الأمور وحصلنا على توافق في الآراء في مجموعة العمل. وعملنا من خلال تطبيق السياسة الشاملة وتوصلنا إلى توافق في الآراء حول تحديد موعد إطلاق الحدث وهو إزالة رمز البلد من قائمة المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وتوصلنا إلى توافق بشأن المدة التي يجب أن تستغرقها عملية التقاعد.

منذ اجتماع برشلونة، حصلنا على توافق في الآراء بشأن عملية الإزالة والمدة. هي يمكنك تمرير الشريحة لأسفل؟ مدة عملية الإزالة. مرر لأسفل. الشريحة التالية من فضلك.

لذا، فإن هذا المخطط الانسيابي يعطي إحساسًا بماهية النشاط فيما يتعلق بتقاعد نطاق المستوى الأعلى. ويُعد إطلاق الحدث المعروض باللون الأحمر في الأعلى هو إزالة رمز البلد المكون من حرفين من جدول المنظمة الدولية للتقييس بواسطة الوكالة المتعهدة التابعة للمنظمة الدولية للتقييس. وهذا بدوره يؤدي إلى إنشاء إخطار التقاعد بواسطة هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة. ويوجد مساران، أولهما المسار الموجود إلى اليسار وهو الذي يجلس فيه مشغل وظائف IANA ومدير نطاق المستوى الأعلى ويتوصلان إلى اتفاق فيما يتعلق بكيفية إدارة التقاعد ويمكنهما سويًا وضع خطة للتقاعد وقد توافقنا في الآراء على أنهما سيستغرقان خمس سنوات على الأقل لتحديد كيفية قيامهما بالتقاعد. وعند الحاجة، يستطيع مدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد المتقاعد أن يطلب وقتًا إضافيًا يصل إلى 10 سنوات لإنهاء التقاعد في نطاق المستوى الأعلى وهذا يرجع في المقام الأول إلى أننا حصلنا على الكثير من السجلات التي تبين تجديدًا لعدة سنوات يصل مداه إلى 10 سنوات. وهناك جميع أنواع المسائل المتعلقة بذلك.

نتوقع أن يستغرق تنفيذ الخطة وإنجازها من 5 إلى 10 سنوات. وقد انتهى الأمر فيما يتعلق بمخاوف مشغل وظيفة IANA، والحدث الخارجي النهائي هو إزالة نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد من ملف منطقة الجذر الخاص بنظام اسم النطاق وهذا أمر يتعين على هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة توضيحه.

يُظهر الجانب الأيمن من المخطط الانسيابي الظرف الذي قد لا يتم فيه التوصل إلى اتفاق بين مشغل وظائف IANA ومدير نطاق المستوى الأعلى المتقاعد. وإذا كان الأمر كذلك، فسيحصلون على خمس سنوات لتوضيح الأمور وفي نهاية تلك الفترة، إذا كانت هناك مقاومة من جانب المدير فمن المفترض أن يتم رفع دعوى قضائية ولكن هذا خارج نطاق سياستنا. وينصب تركيزنا على المسار الأيسر ووضع سياسة بشأن ما نأمل أن يكون عليه التعاون بين مدير نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ومشغل وظائف IANA. الشريحة التالية من فضلك.

لذلك، لا يزال أمامنا قدر من الأعمال لا يستهان به. وقد بدأنا العمل على مواضيع مثل الإشراف على عملية التقاعد. ونحن نبحث في مسألة رموز البلدان المحجوزة بشكلٍ استثنائي والتي تُعد فئة منفصلة ضمن جدول المنظمة الدولية للتقييس. ونقوم كذلك بفحص ما يجب القيام به فيما يتعلق باسم النطاق المدوّل ونطاق المستوى الأعلى لرمز البلد لأنهما مرتبطان بنظام الترميز المعياري الأمريكي لتبادل المعلومات، وإذا تقاعدا، سيكون لذلك آثار على اسم النطاق المدوّل ونطاقات المستوى الأعلى المقترنة. ونحن نتعمق بشأن ما يحدث لمعرفة ما إذا كان هناك تغيير لمديري نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد في خضم العملية. وقد يتم نقل نطاق المستوى الأعلى من الجامعة إلى شركة اتصالات أو شيء من هذا القبيل. ولقد بدأنا التفكير مليًا في ذلك. ومع تقدمنا، سيتعين علينا بالطبع أن نبدأ في اختبار الإجهاد لهذا النموذج لمعرفة ما إذا كان ذلك مجديًا من عدمه. وهذا هو تقريبًا ما وصلنا إليه حتى الآن. الشريحة التالية من فضلك.

لذا، فإننا سنقدر كثيرًا الإسهامات الواردة من اللجنة الاستشارية الحكومية. فقد كان لدينا مجموعة العمل المعنية بإطار عمل التفسيرات، وكان ذلك مفيدًا جدًا. ولا نريد أن نواجه موقفًا نحمل إليكم فيه مفاجآت. ولذا، إذا استطعنا الحصول على بعض الإسهامات أو المساعدة من اللجنة الاستشارية الحكومية، فسيكون من الرائع الحصول على بعض تعليقاتكم أثناء مواصلة التقدم. وكان هذا كل ما في الأمر. نعود إليكِ مرة أخرى يا كاترينا. هل لديكم أي أسئلة؟

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً. هل هناك أي أسئلة؟ عادةً ما يكون هناك أسئلة.

شكرًا لكِ كاترينا، وشكرًا لك ستيفن على العرض التقديمي الشامل. ومعذرةً، ليس لدي أي مساعدة لتقديمها ولكنني أود الإدلاء بتصريح. بل تصريحين. أولاً بصفتي الرئيس المشارك لمجموعة عمل المناطق المهمشة باللجنة الاستشارية الحكومية، وثانيًا بصفتي ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية من جزر كوك. التصريح الأول، أريد فقط أن نعود إلى العمل الذي اضطلعت به مجموعة عمل المناطق المهمشة باللجنة الاستشارية الحكومية مع منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد في تقديم وثيقة أسئلة متكررة بشأن

تفويض وإعادة تفويض نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد. وأعتقد أن هذا شيء نحتاج، نحن مجموعة العمل، إلى الرجوع إليه لإجراء تعديلات خاصة على العنوان الوارد هنا مع الإشارة إلى تغيير مصطلح إعادة التفويض إلى الإلغاء والنقل. وإنني مهتم جدًا كذلك بهذا العمل لأنني أعتقد أنه من المهم أن يصبح جزءًا من أسئلتنا المتكررة، وربما يكون ذلك في وقت لاحق عندما تنتهون من العمل على هذه السياسة، وسيمنحنا ذلك فرصة لإعادة النظر في الأسئلة المتكررة. وأريد كذلك أن أتحدث عن تقاعد نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد بصفتي ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية من جزر كوك. ونحن نبحث حاليًا مسألة تغيير الاسم. فعند النظر إلى الرسم التخطيطي الذي قدمتموه، يوجد به فراغ قدره خمس سنوات. وهذا شيء جديد للغاية على بلدي التي لم تكن على دراية به. وأنا مهتم جدًا باتباع هذه العملية، لذلك يمكنني الربط بين القيادة في بلدي وبين الأشخاص المناسبين داخل ICANN لمساعدتنا بالمشورة عندما يتعلق الأمر بتغيير الاسم الخاص ببلدنا. وأريد كذلك أن أعود إلى الجزء الأول. معذرةً، سوف نعمل نحن مجموعة العمل مع مسؤول الاتصال لدينا في متابعة عمل منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد في هذه الحالة المألوفة. شكرًا جزيلاً.

ستيفن ديريك: شكرًا لك على تعليقاتك. من المحتمل أن تكون جزر كوك من أوائل المناطق التي تطبق السياسة. وأفترض أنه عندما تمضون قدمًا في إعادة تسمية رمز البلد بشكل رسمي أن تقترح الوكالة المتعهدة التابعة للمنظمة الدولية للتقييس رمزًا مختلفًا مكونًا من حرفين وآخر مكونًا من ثلاثة أحرف للبلد المعاد تسميته وعندئذٍ سيؤدي ذلك إلى تحفيز تقاعد الرمز الحالي المكون من حرفين المستخدم لجزر كوك. وأعتقد أنه في حالتكم، يجب توضيح مسألة تتمثل في أخذ جميع الأسماء الموجودة في مساحة اسم بلدكم وفقًا لرمزكم الحالي المكون من حرفين وتغييرها إلى مساحة باسم جديد برمزكم الجديد المكون من حرفين. وعلى أي حال، يسعدني التواصل معكم واطلاعكم بشكلٍ كامل على تقدمنا في هذا الصدد. وإذا أمكنكم تزويد مجموعة العمل بالمدة الزمنية فيما يتعلق بالسرعة التي تعتقدون أن عملية إعادة التسمية هذه ستستغرقها، فهذا سيكون مفيدًا لنا. وإذا كان هناك أي شيء يمكننا القيام به لمساعدتكم، فسيكون أمرًا رائعًا.

بار بروماركك: إننا نتوقع حدوث تغييرات في أسماء البلدان قريبًا وفقًا لما سمعناه. وتحدث ممثلا مقدونيا وإقليم المحيط البريطاني عن ذلك. فهو تقاعد للاسم القديم وتفويض بالاسم الجديد. وعمليًا، يجب أن يكون ذلك اسم مقابل اسم، ولكن مجموعتنا لا تهتم فعلاً إلا بالتقاعد. فنحن لسنا مشغل وظائف IANA ولا يمكننا أن نقول لكم أن تأخذ أكثر من 101 دون وجود إسهامات. وفي مجموعة مختارة من مسؤول التفويض الجديد. ونحن بحاجة فقط للتعامل مع آليات التقاعد. ونحن ندرك تمامًا أن إعادة التسمية مسألة خاصة. كما أننا نتوخى الحرص أثناء التشاور والتحدث عن ذلك.

شكرًا جزيلاً. تلقيت طلبًا من الأمين العام يطلب مزيدًا من الوضوح، ونعتقد أن هذا أمر مهم للجنة الاستشارية الحكومية، ولذلك نعتقد أنه ينبغي أن يشارك ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية المهتمين بذلك في عمل عملية وضع السياسات.

كما سمعتم في بعض المناسبات، ثمة بلدان تظهر وتارة تنقسم وتندمج تارة أخرى، وتريد هذه البلدان أحيانًا تغيير أسمائها. وفي جميع هذه الحالات، قد يكون هناك موقف يحتاج فيه نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد الذي يستخدمونه في الوقت الحالي إلى التقاعد لأنه لم يعد قيد الاستخدام. وكما سمعتم من العرض التقديمي الخاص بستيفن، يتم إطلاق الحدث لحظة إزالة رمز البلد من قائمة المنظمة الدولية للتقييس. وتتعامل عملية وضع السياسات مع مواقف مثل هذه. وآمل أن أكون قد وضحت أهمية هذا. حسنًا، إيبرهارد؟

إيبرهارد بلوتشير: يتم إطلاق هذا دائمًا من خلال عدة خطوات في العقد الحكومي. وهذا هو السبب في أن الحكومات يجب أن تكون على دراية أنه إذا قامت بتغيير أسمائها ثم طلبوا تغيير رمز iOS، سيكون لهذا أثر على TCV المرتبطة بهذا ولأن هذا حدث خارج عن سيطرتنا ويخضع بالكامل لسيطرة حكومة كل بلد تطلب هذه التغييرات، من المهم أن تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية ما نقوم به وهذا هو سبب رغبتنا في مشاركة أحد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في عملنا حتى نتمكن من تقديم إسهامات واضحة ومبكرة ونحصل على تحذيرات مبكرة من جانبكم حتى لا نسير في الاتجاه الخاطئ، وحتى لا يتعين علينا عكس اتجاهنا عندما نقترح ذلك.

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً. منال.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكِ كاترينا، وجزيل الشكر لكم جميعًا للفت انتباه اللجنة الاستشارية الحكومية لتلك النقطة. وكما هو الصواب فيما ذكرتم، فهذا أمر له أهمية خاصة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية ولا يبدو أنه نادر الحدوث كما كنا نظن. ولدينا قضية سويسرا كذلك. ومن الجيد أن يكون هذا موثقًا في الأسئلة المتكررة كما هو مذكور وأن نحتفظ به ونوثقه ونقدمه لأي عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية عند الحاجة.

ستيفن ديريك: شكرًا جزيلاً. من المؤكد أنني أنوي، طبعًا إذا دعيت، الحضور وتقديم تحديثات دورية للجنة الاستشارية الحكومية حول كيفية تقدمنا. وبصورة دورية. وعلاوة على ذلك، سيكون من دواعي سرور مجموعة العمل تقديم بعض الإسهامات على الأسئلة المتكررة الخاصة بكم والتي هي في الحقيقة وثيقة عضوية ستتغير بمرور الوقت وبما أننا نفرغ من وضع السياسة، يسعدني مساعدتكم بخصوص الأسئلة المتكررة الخاصة بكم أيضًا.

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً. تفضل يا بيتر.

بيتر: إننا ندرك أن نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد هذه قد لا تكون دائمًا الموضوع الأسهل بالنسبة لنا. ومن الضروري جدًا أن نبذل جهود إضافية بكل سرور للقيام بالتعمق في هذا النوع من المصطلحات. ونحن نتفهم وندرك أن ذلك قد يكون أقل وضوحًا لجميع اللجان الاستشارية وغيرها من المنظمات الداعمة. وإذا لم تخني الذاكرة، فقد كان لدينا عروضًا تقديمية عن رموز المنظمة الدولية للتقييس للبلدان بضع مرات. وإذا كان هناك اهتمام من نظرائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، فيمكننا تقديم عرض تقديمي أساسي عن هذا الموضوع سواءً كان ذلك حول آليات عملية وضع السياسات داخل منظمة دعم أسماء

النطاقات لرمز البلد، أو كان بخصوص المصطلحات، حيث تركز عملية وضع السياسات بشكل خاص على التقاعد ولكن المصطلحات الأوسع تشمل أيضًا النقل والتفويض وهناك فرق بين المصطلحات القديمة ينتج عنه مزيد من الالتباس. وإذا كان هناك اهتمام، فيسعدنا أكثر تقديم عرض تقديمي أساسي لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وربما ما هو أكثر خارج جلسة منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد لدى اللجنة الاستشارية الحكومية.

كاترينا ساتاكي: نعم، تفضل.

جورج: أعتقد أن هذا اقتراح مثالي. فبينما كنت أستمع إلى العرض التقديمي، كنت أتساءل كيف يتناسب مع أجزاء ومواضع من مبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد والتفويض؟ ولا أعرف ما هي مصطلحاتها في ذلك الوقت. والعمل الذي أنجزتموه هناك بعد دمج كل الأوراق المختلفة، لذلك أعتقد أن ذلك سيكون مفيدًا للغاية لأن بعض الأسئلة جاءت في خاطري. فعلى سبيل المثال، يبدو أننا جزءًا من الأساس الذي ينص بأنه بمجرد تغيير الاسم، فلن يكون هناك حاجة إلى الاسم القديم. فأنتم تقومون حقًا بالتخلص التدريجي منه ولكن قد يكون هناك حالات أخرى حيث ترغب الحكومة والمجتمع في الاحتفاظ بنطاق المستوى الأعلى لرمز البلد القديم. فكيف يتم النظر في ذلك؟ وبالتالي، فإن كل هذه الجوانب مثيرة للاهتمام.

كاترينا ساتاكي: سنضع هذه المسألة في الاعتبار ونفكر في طرق لإعطائكم المزيد من المعلومات عن المصطلحات. ستيفن؟

ستيفن ديريك: سريعًا، الإجابة المختصرة على ذلك هي أنه إذا تمت إزالة رمز البلد من جدول المنظمة الدولية للتقييس، فستصبح أصلاً من أصول البلد بموجب التعريف المستخدم حاليًا لنحو 30 عامًا أو أكثر.

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً. معذرةً، أعتقد أنه يتوجب علينا المضي قدمًا. العرض التقديمي التالي غير مألوف قليلاً لأنه تقني إلى حدٍ ما عن العروض التقديمية التي نقدمها عادةً، وأود هنا أن أعطي الكلمة لبيتر فان روست وهو المدير العام للمنظمات الإقليمية في نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد. تفضل يا بيتر، الكلمة لك.

بيتر فان روست: شكرًا جزيلاً. أنا محامٍ، لذلك لن يكون كلامي تقنيًا جدًا. منذ حوالي ستة أشهر طلبوا مني أن أنظر في استعلامات نظام اسم النطاق عن بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن (DOH)، ونظرت فيها كثيرًا ويسعدني كثيرًا أن أصحبكم في هذه الرحلة. وآمل أن يثير هذا العرض التقديمي أسئلة أكثر مما يقدم إجابات، لكنني آمل أن تدركوا المعلومات الأساسية السليمة. ودعوني أتحقق مما إذا كان سِحر كيم فعالاً خارج الاجتماع أيضًا. أجل، إنه فعال. ولنتعرف على القليل، دعونا نسأل من الذي يعرف ما هو المقصود من DOH؟ أما عن DOH، فقد كانت هناك بعض العروض التقديمية الجيدة حول هذا الموضوع خلال اجتماع ICANN ولكنها كانت مخفية في غرفة أصغر في الطابق السفلي.

لذلك، وللبدء في هذه الرحلة، فالمقصود منها هو الطريقة التي يعمل بها استعلامات نظام اسم النطاق حاليًا. وكلما كان هذا العرض التقديمي تقنيًا. وسيسأل المستخدم النهائي الأسئلة طلبًا لحل مثل WWW.EU. ويتطلب ذلك عنوان IP. والأهم من ذلك هو نظام التشغيل لجهاز الكمبيوتر الخاص بك الذي يفعل ذلك عادةً. فهذا السؤال لا يخرج للعالم. فهو يوجه عادةً إلى محلل ISB الخاص بك. ويُقترح اسم خادم ISB كمكان يمكنك فيه حل استعلامات نظام اسم النطاق. وهذا جزء مهم من القصة.

فهو يسرع نظام اسم النطاق ومن ثم يطرح الأسئلة على الجذر. ومن هنا يبدأ الأمر. فأين يمكنني العثور على .EU لأنني بحاجة إلى حل المسألة، وأين يمكنني العثور على مثال www.example.eu. ويوفر خادم الجذر المعلومات بشأن أين يمكن العثور عليه وتبدأ الرحلة. فأنتم تدركون المبادئ. ويطرح خادم الاسم عالي السرعة السؤال على نظام اسم النطاق الخاص به والتسلسل الهرمي استنادًا إلى النهاية اليمنى على مستوى نطاق المستوى الأعلى ويقوم خادم الاسم بطرح السؤال الخاص بنطاق المستوى الثاني. فهو يوفر مرة أخرى عنوان IP بشكل أساسي.

أهمية كل ذلك أنه يكون مرئيًا. ويتم إرسال الاستعلامات بنص واضح عبر الخطوط، ويستطيع الأشخاص في المنتصف، رجالاً ونساءً، رؤية تلك الاستعلامات وتلك الإجابات. وما المقصود من OH؟ إنه بروتوكول. وهو معتمد في IKF وأصبح معيارًا. وهو يحل الاسم بطريقة مختلفة قليلاً عما عرضته عليكم للتو. وليس موفر خدمة الإنترنت الخاص بك هو الذي يحل الاسم، ولكن متصفحك يقوم بحل الاسم بالتعاون مع شريك واحد، وربما أكثر، عادةً. وسوف نعود إلى هذا الجزء.

لا يوجد سوى عدد قليل من المنظمات في العالم التي يمكنها تقديم خدمات ناتجة قوية وموثوقة لجميع السكان. والأهم من ذلك، إذا نظرتم إلى سوق المتصفحات، ونظرًا لأن المتصفحات هي التي ستقوم بتحديد ما إذا كان سيتم تنفيذ بروتوكول DOH وكيفية تنفيذه وموعده، فلن تجد سوق المتصفحات بهذا القدر من التنوع. فخمسة متصفحات تشكل 93%. وهذه الإحصاءات موجودة منذ عام 2017. وأنا متأكد من أن الوضع لم يتحسن منذ ذلك الحين. فخمسة متصفحات تشكل 93% من سوق المتصفحات. وهذا جزء مهم من القصة.

كيف تبدو DOH من الخارج؟ تذكروا الصورة التي عرضتها لكم سابقًا. هذه هي DOH. وليس هناك ما هو مرئي بين حل المستخدم وحل الجهة الخارجية. وإذا قمت بإزالة ذلك، فمن الواضح أنك لا تزال تستخدم موفر الوصول الخاص بك، لكنه لا يرى أي شيء بعد الآن لأن استعلام نظام اسم النطاق مشفر وجزء من طبقة بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن. وهو له عدة عواقب مهمة. فهو أكثر أمانًا، لعدم استطاعة أحد العبث بحركة

البيانات هذه. وهو يوفر لك المزيد من الخصوصية. ولا أحد يستطيع أن يرى أنك تتطلع لشراء نوع معين من الممتلكات أو تبحث عن بعض الأدوية. وهو يوفر لك المزيد من الخصوصية. ولا يمكن حظره لأنه جزء من طبقة بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن. وينبغي عليك حظر هذا البروتوكول لإيقاف حركة مرور بيانات نظام اسم النطاق. وهذه هي النقطة الأخيرة التي تركتها للختام، لكن هذه نقطة مهمة جدًا. فلا يمكن حظره إلا إذا قمت بحظر بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن، وأظن أننا نفهم جميعًا أن ذلك من غير المعقول إلى حدٍ ما.

لماذا يكون التغيير؟ لقد ناقشنا بعضًا من ذلك. وهو إخفاء حركة بيانات بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن ونظام اسم النطاق. فهذا أمر لا يمكن حجبه. ونحن نعلم أنه كانت هناك مشاكل تتعلق بالأمان والخصوصية مع نظام اسم النطاق لمدة ثلاثة عقود. وكانت هناك محاولات شجاعة جدًا لحل تلك المشاكل. والتجريد من الحقوق هو إحدى تلك الحلول. واسم قائمة الانتظار حلاً آخر. ويحاول قطاع نظام اسم النطاق حل جزء من هجمات الرجال والنساء في المنتصف، ولكن حتى هذه الحلول مجتمعة لم تصل إلى لب المشكلة. ولكن DOH لديها الحل لذلك. فعلى المستوى التقني، تحل DOH بعض هذه المشاكل المعروفة وتقوم بتشفيرها وتأمين المسار.

ما يهمني أكثر، وما يهم ساندرا هو السياسة. وليس هناك خلاف بشأن DOH. وأعتقد أن الجميع يوافقون على أن أوامر المسودة قامت بعمل جيد، لكن المشكلة تكمن في التنفيذ، حيث ينتج عن التنفيذ الكثير من الأسئلة المتعلقة بالسياسة.

هل نظرتم إلى المشهد؟ من منكم يفضل DOH؟ جزء كبير من مجتمع المستخدمين. فهو يوفر لهم المزيد من الخصوصية. وهذا في الواقع ما يحدث عند الاعتماد على سياسات الخصوصية بصورة أكبر للمحلل هذا، ومرة أخرى سيكون هذا قليلاً مقارنة بمزود خدمة الإنترنت المحلي الخاص بك وهو جديد في التعامل مع استعلاماتك. والصحفيون في الأنظمة القمعية يحبون DOH لأنه لا يمكن حظر حركة البيانات الخاصة بهم. ويوجد لدى بائعي المتصفحات المزيد من إمكانيات التحكم. ويُعد استعلام نظام اسم النطاق الآن جزءًا من نظامهم، ويمكنهم حماية المستخدمين والقيام بجميع ما يلزم معها. فهؤلاء هم

المحللون المختارون، ولدي مثال واحد لكنني لا أريد أن أشير إليهم أو ألومهم، فهم الوحيدون الذين يتحدثون إلينا وهو مزيج من Firefox وMozilla وCloudflare حيث كان الأخير هو المحلل المختار. وقد حصلوا على البيانات التي كانت ستمر لولا ذلك من خلال المحللون هؤلاء على مستوى مزود خدمة الإنترنت. وهو يعدون بعدم بيع البيانات مطلقًا، ولكن هذا لا يعني أن البيانات غير متوفرة في نطاق اختصاصي لا يخصك عادةً.

من يكره ذلك؟ المستخدمون الذين لا يحبون نقاط التحكم المركزية أو المستخدمون الذين يثقون بموفر خدمة الإنترنت الخاص بهم أكثر من المحلل الموجود في الولايات المتحدة والذي سيجيب على استعلاماتهم. وإذا نظرتم إلى إحصائيات الحصة السوقية التي عرضتها عليكم، ستجدون أن Google Chrome يستحوذ على 93% من السوق. وسيتم حل ذلك عن طريق منح Google لهم بيانات ذات صلة أكثر وإثارة للاهتمام مما لديهم الآن، وهذه تعد ميزة واضحة لهم. فمزودي خدمة الإنترنت يكرهونه أيضًا. حيث إنهم يفقدون السيطرة على حركة بيانات الشبكة الخاصة بهم. فهل تسمعون مقولة هذه شبكتي وقواعدي؟ حسنًا، سيكون ذلك صعبًا حتى الآن ما لم يعتقدوا أنه من الجيد حظر بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن، وهو ما يعني أنهم ربما لن يحتفظوا بمستخدميهم. ويفقد مزودو خدمات الإنترنت البيانات لأن المحللون هم من يستطيعون الوصول إلى تلك البيانات. ولا يمكن لمزودي خدمة الإنترنت حماية مستخدميهم بعد الآن. واعتدت العمل لفترة طويلة في قطاع تزويد خدمة الإنترنت. وهذه مشكلة عامة. فلا يمكن تصفية حركة مرور البيانات إلى مواقع البرامج الضارة. فبدأت هيئات إنفاذ القانون والمحاكم في إدراك أن الكثير مما يقومون به الآن لحظر طلبات مقدمي خدمات الإنترنت المحليين لا طائل منه. وبمجرد أن يبدأوا في فهم ذلك، سرعان ما يصبحوا غير سعداء مع DOH. وتقدم بعض المنظمات مثل مؤسسة مراقبة الإنترنت خدمات الحلول مقابل رسوم خاصة. فلديكم في الولايات المتحدة منظمات وحتى مزودي خدمة الإنترنت يقدمون خيارات مختلفة. ونظام اسم النطاق القديم العادي أو نظام اسم النطاق حيث نراقب أمنك وسلامتك. وإذا قمت بذلك، فإنك ستدفع المزيد من الدولارات كل شهر. وتشعر فرق الاستجابة لحالات طوارئ الحاسب الآلي بالقلق. وكان هناك اجتماع لهذه الفرق الأوروبية في بروكسل وكانت النقطة التي أعربوا عن قلقهم بشأنها متعلقة بالأمن لأنه لم تعد توجد

رؤية على الشبكة. كما أعربوا عن قلقهم بشأن جوانب الخصوصية، لا سيما بعد أن أصبح لدينا الآن القانون العام لحماية البيانات الثابت في أوروبا، وما يحدث مع خصوصية المستخدمين الذين تؤخذ بياناتهم... معذرةً. يخبرني المؤقت بأنني تجاوزت الوقت المحدد لي. وكانت هناك بعض المشاكل الفنية التي ربما قد سمعتم عنها حول طريقة العرض المنقسم. ويمكن للشركة عادةً أن يكون لها شكل كهذا internet.center.org. وأود أن أدخل مباشرةً إلى موارد الشبكة ولكنها ستوفر لي من الخارج عرضًا مختلفًا، وتطلب كلمة المرور أو تتصرف بشكل مختلف عندما أكون خارج شبكتي أو داخلها. ومع DOH، لا توجد شبكة داخلية. وتذهب جميع الاستعلامات إلى Cloud Fare أو إلى مزود آخر. فهل يرى مستخدمو Firefox نفس الإنترنت مثل مستخدمو Chrome؟ وهل يعني هذا نهاية عالمية الإنترنت؟ وهذا سؤال جوهري، وسوف نعود إليه في الختام، ولكن هذه هي النقطة الرئيسية. فنحن لا نعرف الكثير في الوقت الراهن. وكوني محاميًا وحريصًا ومحافظًا إلى حد ما، فإنني أفترض أن الخيارات التي ستتخذها المتصفحات والمحللون ستكون لمصلحتهم وليس لمصلحتنا. وأود التحدث بشجاعة عن مجموعة من النقاط الهامة. فهل سيكون لدى المستخدمين خيار تشغيل DOH أم لا؟ وهل سيتم دعمه بشكل افتراضي؟ وإذا استخدموا DOH، فهل ستكون هناك قائمة من المحللين يمكنهم الاختيار من بينها؟ محلل وطني؟ محلل أوروبي؟ وقد يكون لدى المحلل، مؤسسة مراقبة الإنترنت، حلاً من الحلول. فهل سيتم وضع المحلل في ترميز ثابت بواسطة المتصفح بحيث لا يوجد خيار آخر؟ وهذه هي الأسئلة الهامة.

بالنسبة للاختصاص القضائي، هل يمكنني الحصول على دقيقة أخرى؟ حسنًا. وبالنسبة للاختصاص القضائي، هل ستكون المحاكم الألمانية قادرة على إملاء وضع الحل على بقية العالم؟ وكيف سيتغير ميزان القوى في هذا المجال؟ بالطبع، إنه أمر بعيد المنال، ولكن تخيلوا أن يقرر قلة من المحللين أنه من الجيد إضافة Amazon. لأن Amazon عضو في مجموعتهم. وهذه المعايير طوعية، لكنها ستخدم 95% من العالم بهذا الجواب. وآمل أن أكون قد لفت انتباهكم إلى أن هذا موضوع ينبغي أن ننتبه إليه. فالمخاوف في نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد محدودة للغاية وربما تكون إيجابية نظرًا لأننا سنحصل على استعلامات أقل. وهناك قلة فقط من المحللين الذين سيسألوننا بعض الأسئلة.

أما التأثير الرئيسي فهو سياسي ويؤثر على توازن النظام البيئي. وآمل أن يكون هذا قد أثار لديكم العديد من الأسئلة، لكن ربما لن يكون لدي وقت لتناول هذه الأسئلة.

كاترينا ساتاكي: شكرًا جزيلاً لك، بيتر. معذرةً، كان عليّ أن أنبه لانتهاء الوقت. هل هناك أي أسئلة في القاعة؟ انتظروا قليلاً. ولكن قبل أن ننتقل إلى هذا، أود الإشارة إلى أن الوقت يداهمنا. وسيكون علينا الانتهاء قريبًا، ولكن لا يزال لدينا سؤالاً واحدًا نود مناقشته. وأقترح مناقشة السؤال الأخير ثم العودة إلى أسئلتكم. فهل هذا جيد؟ هل هذا يناسبكم؟ سأشرح ما هو آخر سؤال لدينا. السؤال الأخير لدينا هو أننا تلقينا طلبًا، ففهمنا منه أنكم تلتقون عادةً مع الآخرين يوم الأحد وتلتقون معنا يوم الثلاثاء أو الأربعاء لأن تلك هي الأيام المخصصة للدائرة ولقاء الأعضاء. وقد ناقشنا مع مجتمعنا كيفية رؤيتهم للتغيير المحتمل، وكانوا يرون غالبًا ضرورة حضور ممثلي نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد هنا يوم الأحد، لكنهم يأتون إلى اجتماعنا يومي الثلاثاء والأربعاء. وسيكون الأفضل لهم مقابلتكم هنا في قاعتكم والالتقاء بكم خلال أيام اجتماعاتكم، ولكن إذا كنتم لا تعتقدون أنه من الضروري حضور ممثلي نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد عند مقابلة المجلس، يمكننا نقله إلى يوم الأحد. والأمر متروك لكم. فلقد أعطيتكم للتو علة تفضيل نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد أن تظل الأمور كما هي. وأعتقد أنه يمكنكم التفكير في هذا الأمر ومن ثم مناقشته. معذرةً، الآن نعود إلى سؤالك.

أولغا كافالي: شكرًا جزيلاً. أولغا كافالي من سريلانكا. سؤالي هو، هل يمكن لخوادم نظام اسم نطاق جهة خارجية في المتصفحات الوصول إلى خوادم الجذر؟

بيتر فان روست: نعم، سيتخذون دور محلل نظام اسم نطاق خالص ويتصرفون كعنصر مطابق. وعلى المستوى التقني، لا أعرف ما إذا كان بول في القاعة أم لا. فبول هوفمان، هو أحد أعضاء المسودة وعضو مؤسسة ICANN، وقد أكد أن التنفيذ التقني محدود جدًا.

كاترينا ساتاكي: نعم، تفضل.

شكرًا لك يا بيتر على التوضيح. ما هي الفكرة التي تدور داخل مؤسسة ICANN؟ هل هي مراجعة ذلك داخل مجموعة عمل؟ وما هي نتائج العرض التقديمي بخصوص الانعكاسات والجذر؟

بيتر: بالنسبة لي، الشيء الأكثر أهمية هو أننا نراقب هذا الأمر. فقد يكون له تأثير على وجود مؤسسة ICANN. وهو شيء ينبغي أن نأخذه في الاعتبار. وهناك بالتأكيد دعوة في المجتمع لإجراء مناقشة واسعة للسياسة والسماح بمناقشة جوانب السياسة. وبالنسبة لهذا السؤال، نحتاج إلى إحضار الأطراف الفاعلة الأساسية ليقدموا لنا الإجابات. واقترحت أن يكون ذلك موضوع شديد الأهمية بأحد اجتماعات الشبكة، ولكن أعتقد أننا سنضطر إلى العمل مع لجنة البرمجة على ذلك.

كاترينا ساتاكي: منال، من فضلك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: سريعًا، أود أن أشكر بيتر على لفت انتباهنا إلى هذه المسألة المهمة وتيسير الموضوع التقني للغاية لدى اللجنة الاستشارية الحكومية. فكان مبسطًا ومفهومًا على نحوٍ جيد. فعندما بدأ العرض التقديمي، بدأت أفكر في أسئلتي، ثم عثرت عليها جميعًا في الشريحة الأخيرة، ولكن للأسف، لم يتم حلها؛ لكنه موضوع مهم وشكرًا للفت انتباهنا له. شكرًا لكِ، كاترينا.

كاترينا ساتاكي: حسنًا، هل ثمة أي أسئلة أخرى؟ نعم، تفضل بار.

بار بروماركك: سيتم تقديم العرض التقديمي على صفحة الويب CC N لأن الآثار المترتبة عليه هامة للغاية بالنسبة لجهات إنفاذ القانون، وما إلى ذلك،

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: مجرد بيان سريع بشأن طلبكم. وسوف ننظر يا كاترينا في الجدول الزمني ونرى ما يمكننا القيام به، وفي الواقع، سنلتقي اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين اليوم أيضًا، لكننا التقينا المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الأحد، ولذلك لا يوجد نمط ثابت. ومن الواضح، أن لدينا أربعة أيام فقط وسوف ننظر الأمر ونعود إليكم. شكرًا جزيلاً.

شكرًا جزيلاً على هذا. ويسعدني جدًا اللقاء بكم في مراكش أو في أي مناسبة أخرى.

شكرًا على هذا العرض التقديمي الرائع.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: عذرًا على جعلكم تنتظرون. نحن فقط في انتظار الزملاء من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين

شكرًا لكم جميعًا. سنبدأ الآن اجتماعنا مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. ولدينا بالفعل جدول أعمال ممتلئ للغاية، وذلك بفضل نقاط الاتصال لدينا، يوري في البرتغال وشارلوت وآنا الذين ليسوا هنا، لكنني حقًا أقدر العمل الذي قاموا به بين الجلستين لاجتماعنا اليوم. لذا، شكرًا لكما. مورين، هل يمكنني نقل الكلمة لك؟

مورين هيليارد: خالص اعتذاري لكم. لقد كنا مشغولين للغاية بعرض وجهة نظرنا على الفريق المالي في الطابق السفلي لدرجة أنه قد داهمنا الوقت. عذرًا. لكن، حسنًا، أنا أقدر العمل الذي يتم نيابةً عنا بواسطة يوري وفريق اللجنة الاستشارية الحكومية ليلتقي هذا الفريق معًا وأعتقد أنه جدول أعمال جيد حقًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكِ يا مورين، ولنبدأ بجدول الأعمال حرصًا على الوقت. يأتي أولاً على جدول الأعمال، البيان المحتمل للجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين حول العملية المعجّلة لوضع السياسات؛ وهل ستتحدث يا آلان عن ذلك؟ حسنًا. الكلمة لك.

آلان غرينبيرغ: تم تقديم اقتراح قبل بضعة أسابيع مفاده أن نعمل على بيان مشترك وأعتقد أن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين واللجنة الاستشارية الحكومية يعرفون التاريخ في هذه المرحلة. حيث أعد أحد ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية والعملية المعجّلة لوضع السياسات المسودة الأولية. وقمنا بإجراء مراجعة؛ وحان الوقت لإجراء مراجعة ثالثة. وآخر ما سمعته أنكم تفكرون في إجراء بعض التغييرات الطفيفة الإضافية. وهو ما تراه اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في هذه المرحلة. ولم يتسنَ لنا مناقشة الأمر، لكنني لا أتوقع الكثير من الجدل من جانبنا. وليس هناك الكثير لإضافته في التقرير. وآمل أن يكون لدينا بحلول نهاية اليوم بيان يقبله كل منا ثم نقوم بنشره، وأعتقد أن ذلك من التقاليد العظيمة التي ينبغي أن نحافظ على استمرارها. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، آلان. وبالمثل، لم تتاح لنا الفرصة للاطلاع على البيان بالكامل. وأعني، مرة أخرى، أنه لم تتم مناقشته هنا في اللجنة الاستشارية الحكومية. فقد تم تعميمه، ولكن لم يكن لدينا وقت لمناقشته، ولذلك ربما يمكننا مناقشته بعد ظهر هذا اليوم، وأن ننظر مجددًا في اللغة بتمعن. ولقد راجعت بالفعل ما قمنا به من خلال بياننا المشترك من قبل. وكان ذلك بخصوص تخفيض الحواجز أمام المشاركة في مؤسسة ICANN. وأعتقد أننا استخلصنا بعضًا من النقاط البارزة التي قمنا بإدراجها في بياننا الرسمي وأشرنا إليها في البيان. وربما يمنح هذا الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية بعض المرونة التي لا نحتاج إليها في صياغة البيان. وإذا كان الأمر جيدًا، سنجد طريقة لإضافته كمرجع. فهل هناك تعليقات على هذا؟ أدرك أننا ما زلنا بحاجة إلى الحديث عن تفاصيل البيان، ولكن من حيث المبدأ، هل كان هناك أي تعليقات. حسنًا. إذا لم يكن هناك تعليقات، فإننا

سنجري مناقشاتنا ونطلعكم على آخر المستجدات، ونأمل كذلك أن تطلعنا اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين على المستجدات هي الأخرى.

لذا، ربما يمكننا الانتقال إلى الموضوع الثاني المتعلق بإجراءات نطاق المستوى الأعلى العام اللاحقة وما إذا كانت متفقة مع ذلك، فهل ستتحدث عن هذا يا جوناثان؟

جوناثان زوك: أشكركم على استضافتي. أعلم أنه كانت هناك مناقشات مع لورين في وقت سابق من هذا الأسبوع وكان هناك بعض الجدل حول رد فعل مجلس الإدارة والطريقة الجديدة للتعامل معهم. وأستطيع أن أخبركم بأننا قد بدأنا اجتماعات مع مجلس الإدارة، وربما سيكون هناك اجتماع يتناول جميع المراجعات الحالية، بما فيها مسار العمل الثاني، إلى جانب مع محاولة مجلس الإدارة التوصل إلى طريقة أكثر استراتيجية للتعامل مع ذلك، بطريقة أكثر سهولة، والحقيقة أن العديد من التوصيات تأتي في وقت واحد. وأذكر ذلك حول مراجعة فريق عمل التنسيق والاتصالات، لأن ذلك أمر موضوعي للغاية. وبالإشارة إلى الإجراءات اللاحقة، ربما تكون الإجابة أكثر تعقيدًا إلى حدٍ ما لأننا كنا في فريق عمل التنسيق والاتصالات على اتصال دائم بمجموعة عمل الإجراءات اللاحقة، وكنا نقدم دائمًا توصيات ليتبعوها. ولذلك توجد العديد من الأشياء في مجموعة توصياتنا النهائية التي ليست جديدة على فريق الإجراءات اللاحقة. وكان لذلك علاقة بالعمل على كيفية تقديم دعم أفضل لمقدمي الطلبات، على سبيل المثال، المسائل المتعلقة بتقييمات أولوية المجتمع. وكان هناك عدد من الأشياء التي توصلنا إلى استنتاجات بشأنها مؤخرًا وستدخل في قائمة الانتظار على الفور، وقد بدأ العمل عليها رغم أنه لا يزال هناك الكثير من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها وما زالت مفتوحة في حصيلة أعمال مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة.

لذلك، فإن أحد الأشياء التي أعتقد أننا بحاجة إلى مواجهتها، وأعتقد أنها تواجه الفريق كذلك، هي أن الإجراءات اللاحقة ومجموعة العمل الخاصة بالإجراءات اللاحقة ليست نفس الشيء بالضرورة. وبمعنى آخر، أعتقد أننا نحمل تصورًا بأنه عند انتهاء الفريق من عمله، فإن ذلك سيحفز إطلاق الإجراءات اللاحقة وأعتقد أن الفريق يدرك أن هذا

غير ممكن. وكان لديهم تفويض واسع جدًا. وظلوا في الفريق لمدة أربع سنوات، وفي هذه المرحلة، كان مركز الحالات الطارئة أثناء السفر فقط من وجهة نظر كونهم مسؤولين عن عملية وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وأعتقد أن هناك اعتقاد بأنهم يحتاجون إلى تقديم المجموعة الفرعية من العمل الذي أنجزوه إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة والانصياع لطلباتهم، وهو ما سيمثل فقط ما يجب أن يحدث قبل الإجراءات. ولم تعد تلك علاقة بين شخص وآخر نعرفه ونحذر منه. فإذا لم يكتشفوا كل شيء تمامًا، فسننتقل إلى الأمام مع وجود مسائل لم يتم حلها. وأعتقد أن ما يفكرون فيه خلال هذه المرحلة هو اكتشاف الشيء الذي توافقوا عليه إلى جانب سلسلة من التوصيات لإجراء المزيد من مناقشات العمل والبحث الذي يجب إجراؤه قبل حدوث أي إجراءات لاحقة فعلية. ولذلك، من وجهة النظر هذه، فإن بعض التوصيات الصادرة عن مراجعة فريق عمل التنسيق والاتصالات والتي جاءت إلى مجموعة العمل في وقت متأخر من الجلسة كانت مرتبطة بنتائج دراسة انتهاك نظام اسم النطاق ومواضيع أخرى. وأعتقد أنه من غير المرجح أن يتمكنوا، قبل إغلاق عملية وضع السياسات، من التعامل مع التوصية التي أرسلها مجلس الإدارة إلينا للتو فيما يتعلق بإدارة انتهاك نظام اسم النطاق. وأعتقد أن الأكثر احتمالاً هو أنها ستكون جزءًا من مجموعة من التوصيات والتي يجب أن تتم ربما في عملية مفصلة لوضع السياسات بدلاً من أن يتم كل ذلك في عملية واحدة تكون أوسع من اللازم. وأعتقد أنهم بذلوا جهدًا جادًا لتناول التعليقات وإجراء حوار مفتوح. وهناك أطراف داخل مجموعة العمل لديها دوافع معقولة لإجراء جولات لاحقة، ولكنني أعتقد أن هناك اعترافًا بأنهم لم يقتربوا من الإجابة على الأسئلة المطروحة أمامهم والتي تعتبر شروطًا مسبقة لأي جولة تجري. وهذا هو ما يحدث فيما يتعلق بمراجعة فريق عمل التنسيق والاتصالات وعملية الإجراءات اللاحقة بشكلٍ عام.

فهل تستأنفون الأمور التي لم يتم ذكرها، والتي لا تعتبر من السياسة ويجب القيام بها في مرحلة التنفيذ؟

جوناثان زوك: شكرًا على السؤال يا آلان. فالأمر لا يتضح لي لأقول ذلك بشكل قاطع، لكنني أشك في أنه سيكون هناك عملية وضع سياسات أصغر حجمًا وأكثر دقة يستلزم إجرائها قبل مباشرة الإجراءات اللاحقة. وهذا هو اعتقادي حول ما سيحدث. وسيأخذون ما يلزمهم لإنجاز الأمور والحصول على بعض التوصيات، لذلك يمكن أن يبدأ تنفيذ هذه الأشياء ولكن ستكون، كجزء لا يتجزأ من ذلك، سلسلة من الأشياء التي لا تزال بحاجة إلى توافق المجتمع، وإلى مزيد من الدراسة والبحث وما إلى ذلك، وستحدث في إطار السياسات أو خارجه. ولا أعرف كيفية تفصيل ذلك، لكن هذا هو انطباعي عما سيحدث. وأعتقد أنه سيكون هناك مزيد من عمليات وضع السياسات، ولكن ليس من ذلك النوع الذي يدوم لأربع سنوات بل سيكون أقصر من ذلك. وهذا هو فهمي للأمر.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا يا جون، وشكرًا يا آلان على طرح هذا السؤال المثير للاهتمام. هل ثمة أي أسئلة أخرى؟ حسنًا. إذا لم يكن هناك أسئلة، شكرًا مجددًا، ويمكننا مع جون الانتقال إلى ائتلاف اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين وبناء القدرات. بوا هانتر من جزر كوك، هل تريد التحدث عن ذلك؟

بوا هانتر: شكرًا لكِ منال. معكم بوا هانتر من جزر كوك. وشكرًا لمسؤولي الاتصال. وطُرح موضوع تعاون اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في المناقشات خلال الاجتماعات المنعقدة بينهما منذ يونيو 2017 خلال اجتماع مؤسسة ICANN رقم 59 في جوهانسبرغ. وكانت البداية على إثر بيان واسع تضمنه البيان الختامي لاجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية رقم 59 الذي ينص على التعاون على وضع السياسات ذات الاهتمام المشترك في المناطق المهمشة، ولاحقًا ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في اجتماع مؤسسة ICANN رقم 60 إعداد بيان مشترك يركز إلى حد كبير على خفض حواجز المشاركة في عمليات مؤسسة ICANN وأعتقد أن ذلك سيكون جزءًا من جدول أعمالكم. ويُعد هذا البيان أحد أهداف مبادرة تنمية قدرات مجموعة عمل المناطق المهمشة. وفي

اجتماع ICANN رقم 61 في سان خوان، ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين البيان الواسع للتعاون في بناء القدرات في المناطق المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع متابعة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين المشترك في اجتماع ICANN رقم 60 في أبوظبي بشأن تمكين المشاركة الشاملة والمستنيرة. وتخدم مدة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين المشترك مبادرة مجموعة عمل المناطق المهمشة. وفي اجتماع ICANN رقم 62 الذي عقد في بنما، ناقشت اللجنتان مبادرة شفافية المعلومات في ICANN وكيفية ارتباطها ببيان اللجنتين المشترك بشأن خفض الحواجز. واتفقت اللجنتان بعد ذلك خلال اجتماع ICANN رقم 63 الذي عقد في برشلونة، على بيان متابعة مشترك حول تمكين المشاركة الشاملة والمستنيرة وذات المغزى في مؤسسة ICANN. ومرةً أخرى، تردد صدى هذا البيان المشترك بشأن النية لعقد مبادرة تنمية القدرات. وبالنظر إلى هذه المعلومات الأساسية الموجزة للمناقشات التي جرت بين اللجنتين منذ اجتماع ICANN رقم 59، قبل خمسة اجتماعات مضت لمؤسسة ICANN، أعتقد أن الوقت قد حان لتطبيق ما انبثق من هذه المناقشات، وخاصةً تلك البيانات التي تتضمنها بيان اللجنة الاستشارية الحكومية منذ جوهانسبرغ. وأود أن أقدم مقترحًا عامًا وهو إنشاء مجموعة تركيز أصغر مكونة من ممثلين من اللجنتين لحث المبادرة المشتركة لبناء القدرات لتشمل تكوين هذه المجموعة أصحاب المصلحة المعنيين. وبناءً على ذلك، أرحب بإسهامات كلا اللجنتين على ما اقترحته في هذه الحالة، بما في ذلك أي أفكار بناءة أو اقتراح آخر للمضي قدمًا في هذه المبادرة في الوقت المناسب وبطريقة إيجابية. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك بوا. هل هناك تعليقات فورية من اللجنة الاستشارية الحكومية أو اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين؟ مورين؟

مورين هيليارد: شكرًا جزيلاً لكِ وشكرًا لك يا بوا على هذه النظرة العامة للعملية فيما يتعلق باللجنة الاستشارية الحكومية. وأنا أقدر حقًا الفرصة التي سنحت لي للتعاون. فمنذ ذلك الحين، قمنا بتعيين رئيس مشارك جديد لمجموعة عمل بناء القدرات لدينا. ومعنا جوانا كوليزا هنا، وسوف تشرح الخطة الاستراتيجية التي يدرسونها والتي تتضمن عملنا مع اللجنة الاستشارية الحكومية.

جوانا كوليزا: شكرًا جزيلاً. أعتذر عن الوصول متأخرة. فأنا وافدة جديدة على المجتمع ولكني حريصة على دعمه. وأستمتع بالدرجة التي منحت لي لبناء القدرات بشكلٍ عام وأتطلع إلى العمل مع اللجنة الاستشارية الحكومية في بناء القدرات فيما يتعلق بالمناطق المهمشة. ونرحب بمبادرة إنشاء مجموعة تركيز أصغر. وهي الخطة المتوفرة لدينا فيما يتعلق ببناء القدرات للمجيء إلى هنا، ولكن من المرجح أنها ستكون وجهة نظر طويلة الأمد تركز على ثلاث نقاط. ولكننا نعمل على المدى القصير على atlas3، وهو النسخة الثالثة من الاجتماعات العالمية لممثلي ALS. ونتطلع إلى الترحيب بقادة المجتمع في اجتماع مونتريال رقم 60 وتعليمهم كيف يصبحون قادة مجتمع أفضل داخل المناطق. وفي هذا الصدد، نرحب بفرصة تثقيف هؤلاء القادة الجدد حتى يتحدثوا عن المناطق المهمشة. وامتيازنا الثاني هو توفير مواد بناء القدرات في المقام الأول من خلال برنامج Learn ICANN ولكن سيكون لدينا سلسلة من المبادرات. ويسعدني المشاركة في محادثات حول استخدام خططنا ومبادراتنا للتوفيق بين الجهود. كما أننا نرحب، من خلال موارد ذات طابع مختلف، بفرصة العمل مع اللجنة الاستشارية الحكومية واستخدام القدرات التي توفرها لغرض المجتمع الشامل لعموم المستخدمين. ويتمثل هدفنا الأساسي الثالث فيما نحب أن نسميه بالمواضيع الساخنة. ولذلك، يتضمن هذا الجزء من جدول أعمالنا الوصول إلى المناطق، أي مناطق المجتمع الشامل الخمسة، في محاولة للتعرف على كل منها، وسيتم ذلك من خلال قائمة تعج بالمواضيع الساخنة. وتم إنجاز معظم هذا العمل. ولدى كل منطقة قائمة بما نسميه بالمواضيع الساخنة وهي تمثل تلك المنطقة.

تنبثق مشكلة المناطق المهمشة في كل جزء من المجتمع الشامل. وقد يكون لها أهمية مختلفة. ونتطلع إلى الحصول على قائمة عالمية بالمواضيع الساخنة. وينبغي ألا تكون طويلة. كما أننا نرحب بالبحث في وضع المناطق المهمشة ضمن مجموعة المواضيع هذه، وسنتطرق إليها على مدار العام، وإذا استمرت الحاجة، فسنواصل العمل بهذه الخطة. وهذا هو شرحي الموجز لخطة بناء القدرات.

ويسعدني الإجابة على الأسئلة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً، جوانا وشكرًا لكِ على لفت انتباه اللجنة الاستشارية الحكومية إلى هذا أيضًا. وآمل أن نجني ثمار التعاون الكامل. ومعنا شارلوت الآن. تفضلي، رجاءً.

شارلوت: شكرًا جزيلاً. شكرًا لك بوا على اقتراحك. وأريد أن أبني على ما قيل وألقي الضوء على أن الهدف هنا هو المضي قدمًا بطريقة معينة وجعل هذه المجموعة المتشابهة في التفكير العمل مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بين الجلسات في الاجتماعات للبدء في إعداد جداول أعمال الاجتماعات المشتركة والجلسة العامة والنتائج المحتملة. ونود أن نبدأ في الاستكشاف، وقد حددنا بناء القدرات كمسألة مشتركة، ولكن نود أن نبدأ في استكشاف مسائل أخرى أيضًا حيث يمكننا أن نعيد التفكير في البدء بتلك المجموعات المتشابهة في التفكير حتى نتمكن من مواصلة هذه المحادثة في مراكش، ولكن هذا فقط للإشارة إلى أنه من المهم أيضًا التفكير في المسائل الأخرى ووضعها موضع التنفيذ. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا شارلوت. حسنًا، تفضل يوري.

يوري لانسبيرو: شكرًا لكِ منال. هناك جانب آخر لتعاوننا النامي وهو اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين وهما كياني مؤسسة ICANN الوحيدان اللذان لهما تواجد على الأرض في أكثر من 100 دولة. وفي حالة اللجنة الاستشارية الحكومية، أعتقد أنها حوالي 170 دولة. وما آمله هو أن يتعرف في هذه العملية أيضًا ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية أو الحكومات المختلفة وأفراد المجتمع الشامل والبلدان نفسها على بعضهم البعض ويساعدون بعضهم بعضًا في الأمور المتعلقة بدورهم على حدٍ سواء. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يوري. إننا نتطلع إلى مزيدٍ من العمل فيما بين الجلسات كما ذكرت شارلوت، وسنعيد النظر في المسألة بالتأكيد في مراكش. وهل هناك أي تعقيبات أو تعليقات فورية أخرى؟ حسنًا. إذا لم تكن توجد أي تعليقات، فلننظر في جدول الأعمال، لدينا تعقيب على خطاب الرئيس ماكرون بشأن منتدى حوكمة الإنترنت وغيسلان دي ساللينز.

غيسلان دي ساللينز: شكرًا جزيلاً. شارك زملائي ترجمة خطاب الرئيس ماكرون في نوفمبر الماضي إلى اللغة الإنجليزية. فهو خطاب طويل جدًا ولكن إذا لم تكونوا قد سمعتم كل شيء فقد سمعتم على الأقل بعض الأجزاء. فلقد اقترحت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين مناقشة هذا الخطاب باعتباره مصدرًا للتفكير في اجتماعها مع اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا نشكر اللجنة على هذا الاقتراح. وسأنقل لكم الميكروفون قريبًا، لكن أود أن أوضح بعض النقاط أولاً. وأعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أن الخطاب كان يدور حول حوكمة الإنترنت بشكلٍ عام من منظور واسع. ولم يكن الأمر يتعلق بنظام اسم النطاق أو مؤسسة ICANN بشكلٍ عام بل يتعلق بالتحديات التي تطرحها الرقمنة وتأثير شبكات وسائل التواصل الاجتماعي وكيف يمكننا مواجهة هذه التحديات. وأعتقد أننا سنحاول مناقشة ما يمكننا مناقشته على وجه التحديد. فمن وجهة نظري، هناك على الأقل بضعة أشياء مهمة يمكننا أن نناقشها.

أولاً، الحاجة إلى إعادة التفكير في أهمية توحيد أصحاب المصلحة لتصميم قواعد عادلة. فكما تعلمون، لقد احتفلنا بالذكرى الثلاثين لشبكة الويب العالمية بالأمس. وفي ذلك الوقت، كان التنظيم KS، الذي يُنظر إليه على أنه شيء سلبي في الغالب وبعد 30 عامًا، أصبح الإنترنت كسلعة عامة عالمية مهددة بأشياء كثيرة. منها التهديدات الأمنية. فلقد رأينا الهجمات الإلكترونية التي استهدفت نظام اسم النطاق مؤخرًا على وجه التحديد والتي شكلت أيضًا خطرا على الخصوصية، ورأينا انتشار الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، وما إلى ذلك. والأمر لا يتعلق كثيرًا بمؤسسة ICANN بل بالمنصات. فلا يمكننا القول إن التنظيم خاطئ. ولكن، أصبح من الضروري التعاون في التنظيم. وبالمناسبة، ربما علمتم أن تيم بيرنر لي كان يتحدث عن 30 عامًا من الويب.

أطلقنا مؤخرًا مؤسسة الشبكة العنكبوتية ونحضر لتصميم عقد جديد للويب وهدفه بالتحديد هو اقتراح قواعد جديدة للأنشطة على الإنترنت. ولذلك، تشكل حكومتا فرنسا وألمانيا جزءًا من ذلك إلى جانب العديد من المنظمات والشركات. وربما تكون هذه طريقة جيدة للمضي قدمًا. وأطلقت الحكومة الفرنسية في نوفمبر "نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني". وكان ذلك مدعومًا من المئات من أصحاب المصلحة والحكومات والشركات والمؤسسات، مثل المعهد العالي للإعلام والاتصال (ISIC). ولم تدعمه مؤسسة ICANN بعد، ولكن ربما ستفعل ذلك قريبًا. والنقطة الأخيرة التي أعتقد أنها مهمة في الخطاب هي الحاجة إلى ابتكار طرق جديدة لأصحاب المصلحة من أجل التعاون وتعد مؤسسة ICANN مثالاً على ذلك، ولكنها تعمل فقط مع نظام اسم النطاق ونطاقات مستوى أعلى محددة. والسؤال المطروح علينا، وربما عليّ، كما تعلمون، أن أختم بهذا السؤال، هو كيف يمكننا بشكل جماعي ابتكار آليات تؤدي إلى التعاون المثمر بين أصحاب المصلحة المتعددين، خاصة للمستخدمين النهائيين مثل أعضاء اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين للمشاركة في العمليات، وكيف نتأكد من أن العمليات تسفر عن نتائج؟ وأتطلع بالطبع إلى سماع المزيد من زملائنا في اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك غيسلان. هل ثمة أي تعليقات أخرى؟ نعم؟ تفضلي مورين.

مورين هيليارد: شكرًا على تلك الإسهامات. وفي الواقع كان لدينا شخص ما للرد على هذا، ولكن تم استدعاؤه في مهمة توجيهية، ولكن لدينا من ينوب عنه، لدينا أوليفييه كريبين ليبلوند سيتحدث نيابة عنه.

أوليفييه كريبين ليبلوند: لقد استمعت إلى خطاب الرئيس ماكرون وكنت في القاعة في ذلك الوقت. وأعتقد أن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين كانت تناقش هذا داخليًا، كما كان الحال مع المجتمع الشامل لعموم المستخدمين، وأعتقد أن إحدى العبارات التي كانت جزءًا من الخطاب الذي مدته 75 دقيقة هي لديكم الإنترنت الصيني من جهة، وإنترنت كاليفورنيا من جهة أخرى، مع ملاحظة أني أعيد صياغة الكلام، والجميع يعرف أن مؤسسة ICANN يقع مقرها الرئيسي في كاليفورنيا. وكانت هناك بعض التساؤلات حول أين سيذهب بنا هذا، لكن من الواضح أن جوهر المناقشات التي نجريها فيما بيننا يدور حول ما إذا كان التنظيم مطلوبًا بالفعل بدرجة معينة وإلى أي مدى. وعندما يتعلق الأمر بأنشطة ICANN، فإننا نعلم أن هذه منظمات يقودها القطاع الخاص وأن اللجنة الاستشارية الحكومية لديها مكانها في ICANN ضمن لوائحها، وبالتالي فإن السؤال هو ما إذا كان هناك حاجة إلى أي تغييرات على هذا أو ما إذا كان الخطاب يؤثر على أنشطة ICANN نفسها، وتساءلنا كمجموعة عما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية قد ناقشت ذلك مع مختلف أعضائها، وما إلى ذلك؟ وبدأنا مناقشة وكانت، بالطبع، في الأيام الأولى، لكنها بداية العملية التي ستستمر. ونحن ندرك أن خطاب منتدى حوكمة الإنترنت كان خطاب انطلاق لعملية أطول من الدراسة، وما إلى ذلك. ونحن نلاحظ ذلك بشكل أساسي، والسؤال المطروح فعلاً هو هل تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية هذا أيضًا، وهل هناك شيء يجب أن نناقشه حتى في الاجتماعات المستقبلية فيما يتعلق بهذا الموضوع. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً. لم تتح لنا الفرصة لمناقشة ذلك، لذا سيكون من الصعب جدًا عليّ التحدث باسم اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن المجال متاح للإدلاء بالتعليقات وإذا أراد أي شخص تقديم أي تعقيبات أو آراء فورية. نعم أولغا، تفضلي. ممثل الأرجنتين.

ممثل الأرجنتين: ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية في عدة مناسبات أشياء مماثلة لما أعرب عنه الرئيس ماكرون في هذا الخطاب. وأعتقد أننا نتذكر التضاربات التي كانت موجودة في جولة الموارد ودور الحكومات. وكانت مشورتنا لمجلس إدارة ICANN والمجتمع بشأن المساءلة، والتي تمثل بعض الحكومات، رأيًا مسهبًا بالوثائق والتي تم الاتفاق عليها في النهاية. وأعتقد أنه قد يكون من المثير للاهتمام أن تقوم اللجنة الاستشارية الحكومية بإجراء مراجعة أعمق لهذا الخطاب الهام للغاية والذي ألقاه الرئيس ماكرون، وربما يكون هناك مساحة للتفاعل معه في اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لكِ، أولغا. هل ثمة أي تعليقات أخرى؟ نعم، تفضل يوري.

يوري لانسبيرو: شكرًا لكِ منال. ربما يكون من المناسب إنهاء هذا الجزء من المناقشة باقتباس من خطاب الرئيس ماكرون والذي كان في الواقع اقتباس لكلام الأمين العام للأمم المتحدة. "عند التعامل مع الإنترنت في حياتنا، نكون بحاجة إلى أن نكون مبدعين بنفس القدر من الإبداع الموجود لدى الأشخاص الذين ابتكروه" وأعتقد أنه اقتباس مناسب لهذا اليوم فتلك هي الذكرى الثلاثين لشبكة الويب العالمية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، يوري. هل توجد أي طلبات أخرى للكلمة؟ حسنًا. إذا لم توجد أي طلبات أخرى، فشكرًا لكم جميعًا.

معنا الآن البند الأخير في جدول الأعمال لهذا اليوم وهو متعلق بمتابعة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بشأن المشاركة المستنيرة في ICANN. فهل ترغب يا يوري في التحدث عن ذلك؟

يوري لانسبيرو: شكرًا لكِ منال. صدر بيان مشترك في اجتماع أبوظبي وتمت مشاورات عديدة بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. ويمكننا القول أخيرًا بطريقة أو بأخرى، أن مهمتنا قد اكتملت، لأن مجلس إدارة ICANN قد أصدر قرارًا في 27 يناير من هذا العام يقر فيه بهذه المبادرة، ونحن الآن في انتظار نتائج مجلس الإدارة بشكلٍ أو بآخر. وبطبيعة الحال، فإن المتابعة هي شيء أشارت إليه بوا في حديثها، وأعتقد أنها ذكرت أن هذا البيان ينعكس فعليًا على هذا العمل، وسنبدأ بالعمل فيما بين الجلسات على بناء القدرات، وربما على مجالات أخرى. ولذلك، أعتقد أننا يمكن أن نكون سعداء حتى الآن بمتابعة هذا البيان. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، يوري. هل توجد أي تعليقات من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية؟

نعم مورين.

مورين هيليارد: أردت فقط تقديم بيان متابعة بشأن بيان اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين الذي تم اقتراحه وكان مدعومًا من مجلس الإدارة، والذي قام بوضع نوع من المدراء لـ ICANN.org لضمان تنفيذ عملية الاتصال الخاصة بنا تمامًا كما أردنا. فليس الأمر متعلقًا باللجنة الاستشارية الحكومية وحدها. وشعرنا أنه من المهم التأكد من توصل الأعضاء في مجتمعنا لنفس نوعية الفهم له، وما هو متضمن في السياسة، ومسائل السياسة التي نناقشها. ونريد إشراك المزيد من الأشخاص في العمل

الذي يقوم به جوناثان ومجموعة عمل السياسة الموحدة. ونريد وصول أكبر قدرٍ ممكن من الأصوات لتلك المناقشات، وأنا متأكد أن هذا رأي اللجنة الاستشارية الحكومية هي الأخرى. وكما تعلمون، لن يكون ذلك ممكنًا ما لم نتوصل إلى فهم أعمق وأكثر تنوعًا لما تنطوي عليه المسائل. ولذلك، فإنني سعيدة حقًا بالتطورات التي حدثت بالفعل وبأننا حصلنا على دعم مجلس الإدارة لحدوث ذلك أيضًا. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكِ، مورين. ونعم، نحن في الواقع، شريكان في هذا الأمر وشكرًا جزيلاً يا يوري، فيمكننا بالتأكيد العمل بين الجلسات من خلالك أنت ونقطة الاتصال الخاصة بنا، ويمكنني أن أرى بوا يومئ بالموافقة على دفع الأمور إلى الأمام. هل ثمة أي تعليقات أخرى؟ أو أسئلة قبل الختام؟ أو أي ملاحظات أخيرة من أي أحد؟ حسنًا. إذا لم توجد أي تعليقات أخرى، فشكرًا لكم جميعًا، كما أنني أتوجه بالشكر أيضًا لنقاط الاتصال الخاصة بنا. وبالنسبة للزملاء من اللجنة الاستشارية الحكومية، فإننا سنعيد الاجتماع هنا مرة أخرى في تمام الساعة 1:30. استمتعوا.

[نهاية النص]